موقف لبنان من الحلف الاسلامي ١٩٦٦

م. د. فهمي احمد فرحان
جامعة الأنبار – كلية التربية للعلوم الإنسانية

م. د. معاذ هلال جاسم
جامعة الأنبار – رئاسة الجامعة – شؤون الطلبة

ملخص البحث

إن الهدف من مشروع الحلف الاسلامي، إقامة تجمع أو حلف يضم بعض الاقطار العربية والاسلامية، ولكن ازعج الكثير من الاقطار العربية بسبب انضمام ايران الى هذا الحلف. وبغض النظر عن بدايات الحلف والنوايا والاهداف المتوخاة منه فقد عدته بعض الاقطار العربية والاسلامية حلفاً استعمارياً وراؤه بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية في صراعهما ضمن سياسة الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي في منطقة الشرق الاوسط، لذلك كانت المواقف العربية متباينة بين مؤيد له ورافض، وربما وصل الامر الى انقسام الاقطار العربية الى فريقين، ووقوع خلافات مع المملكة العربية السعودية بسبب ممارستها الضغوط على بعض الاطراف العربية من اجل كسب تأييدها واعلان اشتراكها في حلف اسلامي تسعى اليه السعودية، ولا سيما لبنان التي ارادت ان تتجنب الوقوف الى جانب طرف ضد طرف اخر.

(Lebanon's position from the Islamic alliance 1966)

The idea of the Islamic alliance to the mid-sixties at the invitation of Saudi King Faisal bin Abdul Aziz Al Saud, So as to create a pool or alliance includes Islamic countries, has bothered a lot of Arab countries on Iran to join this alliance. Regardless of the beginnings of NATO's intentions and objectives it has promised him some of the Arab countries and Islamic alliance behind colonial Britain and the United States in their conflict within the policy of the Cold War with the Soviet Union in the Middle East. Therefore Arab attitudes were mixed between supporters and dismissive. As for Lebanon (government and people) were in the forefront of Arab countries that rejected the alliance, but launched a broad campaign against him and considered it a serious project and policy alien to the Arab countries, with the aim of destabilizing security in the Arab region.

المقدمة

تعود فكرة الحلف الاسلامي الى منتصف الستينيات بدعوة من الملك السعودي فيصل بن عبد العزيز ال سعود، وذلك لإقامة تجمع أو حلف يضم الاقطار الاسلامية، وقد ازعج الكثير من الاقطار العربية انضمام ايران الى هذا الحلف. وبغض النظر عن بدايات الحلف والنوايا والاهداف المتوخاة منه فقد عدته بعض الاقطار العربية والاسلامية حلفاً استعمارياً وراؤه بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية في صراعهما ضمن سياسة الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي في منطقة الشرق الاوسط؛ لذلك كانت المواقف العربية متباينة بين مؤيد له ورافض، وربما وصل الامر الى انقسام الاقطار العربية الى فريقين، ووقوع خلافات مع المملكة العربية السعودية بسبب ممارستها الضغوط على بعض الاطراف العربية من اجل كسب تأييدها واعلان اشتراكها في حلف اسلامي تسعى اليه السعودية.

أما لبنان (حكومةً وشعباً) فكان في مقدمة الاقطار العربية التي رفضت الحلف بل وشنت حملة واسعة ضده وعدته مشروعاً خطيراً وانتهاجاً لسياسة دخيلة على الاقطار العربية، كان الهدف منه على ما يبدو خلق صراعات بين اقطار المنطقة العربية، وهو ما أكدته أغلب تصريحات المسؤولين اللبنانيين، مما ادى الى توتر العلاقة مع الحكومة السعودية، والسبب في ذلك ان لبنان بشكل خاص وبلاد الشام بشكل عام كانت تمثل منطقة صراع بين سياستين هما السياسة الامريكية والسياسة السوفيتية لذلك كان هذا التوجه للقيادات اللبنانية في هذه المدة وبناءً على توجهات غربية ترغب في ابعاد لبنان عن التغلغل السوفيتي في تلك المدة، لذلك كان اعلان الرفض اللبناني الى سياسة الاحلاف بشكل عام والحلف الاسلامي بشكل خاص، الذي كان نابعاً من انتهاج سياسة خارجية متوازنة بعيدة عن الدخول في صراعات عربية، فضلاً عن اعلانها عن التزامها بمبدأ الحياد، وسوف يسلط البحث الضوء على الموقف اللبناني من الحلف الاسلامي الذي دعت اليه المملكة العربية السعودية في عهد الملك فيصل بن سعود (١٩٦٤ – ١٩٧٥) من خلال استعمال المصادر والوثائق والصحف اللبنانية التي تناولت الموضوع.

اولاً: سياسة الاحلاف وتأثيرها على سياسة لبنان الخارجية:

ان التشابك والتفاعل سياسياً بين لبنان ومحيطه العربي الاسلامي، يُعد ظاهرة قديمة تعود الى الوقت الذي كان فيه لبنان جزءاً من الدولة العثمانية[١]. فالسياسة الخارجية اللبنانية

تأتي في طليعة القرارات المحدودة لوجه لبنان الدولي، ولشخصيته واستقلاله وسيادته في الوقت نفسه؛ لأن الدولة لا تكون مستقلة استقلالاً تاماً الا اذا مارست سيادتها الوطنية بجميع معانيها، فتقوم برسم سياسة خارجية تمليها المصلحة الوطنية، وعلى هذا الاساس ذلك فإن قيام الرئيس اللبناني شارل حلو (١٩٦٤ – ١٩٧٠) برسم سياسة لبنان الخارجية التي حاول ان يحافظ فيها على مصلحة لبنان الوطنية واتسمت بالاعتدال عادّاً أن المحافظة على الاستقلال الوطني للبنان لا يعني تخليه عن انتمائه العربي وإنما تأكيد على سياسة التضامن مع الدول العربية، ومحاولة تأدية دور الوسيط في التقريب بين الاطراف العربية المختلفة، ومراعاة مقتضيات الوحدة العربية، ثم الامتناع عن الاشتراك في اي حلف او معسكر او معاهدة تستهدف تأزيم علاقات الدول بعضها مع البعض الاخر، ثم اعطاء لبنان المنزلة التي تستحقها في المنطقة العربية والعالم الاسلامي[٢]. ويتضح من ذلك ان سياسة لبنان الخارجية القائمة على الالتزام بالحياد، وهي التي حددت موقفه من الحلف الاسلامي المذكور ذلك من جانب، إذ إن للسياسة الفرنسية تأثيرها السياسي والاقتصادي عل لبنان، اذ جعلته ينأى بنفسه جانباً عن الخلافات العربية وان لا يدخل طرفاً في الصراع الدولي القائم آنَ ذلك بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في الشرق الاوسط من جانب اخر.

لقد اهتمت الولايات المتحدة الامريكية بالشرق الاوسط عامة والوطن العربي خاصة وكان اهتمامها حتى الحرب العالمية الثانية مقتصراً على المبادلات التجارية والنشاطات التبشيرية غير إن الاهمية الاستراتيجية للمنطقة لم تغب عن بال الولايات المتحدة الامريكية بسبب مساندتها للهجمة الصهيونية على فلسطين واثرها في مستقبلها السياسي وانعكاسات ذلك على المسرح الامريكي[٣].

وبعد اخفاق حلف بغداد في دفع الدول العربية للانضمام اليه "باستثناء العراق" واخفاق العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وانحسار النفوذ البريطاني في الوطن العربي في الوقت الذي ازداد فيه النفوذ السوفيتي ولا سيما بعد ان أدى اخفاق العدوان على مصر الى اضعاف الانظمة العربية الموالية للغرب[٤]. لذلك سارعت الولايات المتحدة الامريكية الى تدارك الموقف فاطلق الرئيس ايزنهاور نظريته المعروفة بـ "نظرية الفراغ في الشرق الاوسط" التي دعا فيها الى ملء الفراغ الاستعماري، لا سيما بعد اعلان بريطانيا الانسحاب من الشرق الاوسط.

وفي ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٧ اعلن سامي الصلح[٥] رئيس وزراء لبنان موافقته على مبدأ ايزنهاور، واستعداده للتعاون مع الولايات المتحدة واضاف قائلاً "ان الشيوعية العالمية تشكل خطراً على الاستقلال الوطني وعلى السلم والامن في العالم ..."، وقد كان لبنان اكثر الدول العربية حماسة للمبدأ الامريكي اذ كانت فيه حكومة موالية للغرب، وهكذا ارتبط كميل شمعون (١٩٠٠-١٩٨٧) ارتباطاً وثيقاً وصريحاً بالسياسة الامريكية التي كانت منسجمة تماماً مع السياسة البريطانية الرامية الى الاطاحة بعبد الناصر وتقوية نفوذ نوري السعيد بوصفه زعيماً عربياً في الشرق الاوسط الى جانب كميل شمعون[٦]. تلك إذاً نبذة يسيرة عن مواقف لبنان الخارجية تجاه القضايا العربية في المدة التي سبقت دعوة المملكة العربية السعودية الى قيام الحلف الاسلامي الذي اختلف حوله الموقف اللبناني اختلافاً تاماً عن بقية الاقطار العربية.

فالحلف الاسلامي هو حلف دعا إليه الملك فيصل بن عبد العزيز، في العام ١٩٦٥، ولم يوافق على الانضمام إليه من الاقطار الاسلامية سوى شاه إيران ومن الاقطار العربية الأردن، والدعوة الى الحلف تعد محاولة لتوسيع حلف بغداد الموالي للغرب ضد المد الثوري في الوطن العربي في خضم الحرب الباردة ضد المعسكر الشيوعي. وعلى الرغم من عدم قيام الحلف، إلا أن نكسة حزيران عام ١٩٦٧ فيما بعد ثم مسألة حريق المسجد الأقصى عام ١٩٦٩، أديا إلى قيام نسخة من ذلك الحلف تحت اسم منظمة العالم الإسلامي في العام ١٩٧٠[٧].

وقد رفضت فكرة " الحلف الإسلامي "كل من الجزائر والجمهورية العربية اليمنية والعراق ولبنان وسورية والكويت والعديد من البلدان الاسلامية في آسيا وافريقيا، وعدد من المنظمات العربية والدولية، وحينذاك لجأت السعودية إلى عقد مؤتمرات اسلامية على مستويات مختلفة[٨].

اما الرئيس المصري جمال عبد الناصر فقد أعلن ان فكرة إقامة حلف اسلامي ليست جديدة بل تأتي تكملة لمحاولات مشابهة جرت في الماضي وفشلت كلها، اما عبد الرحمن البزاز رئيس الحكومة العراقية فقال بأنه لا يؤمن بالأحلاف بما فيها الحلف الاسلامي[٩].

ولا شك في أن الصراعات العربية وسياسة لبنان الخارجية كان لها تأثير فعال في موقفها من الحلف الاسلامي، إذ إن حزب الوطنيين الاحرار عقد اجتماعا طارئاً في ١٧

تشرين الاول ١٩٦٦ تدارس فيه الازمة المالية التي تمر بها البلاد، وتبين أن سبب هذه الازمة استهتار المسؤولين وانحرافهم عن المبادئ الاقتصادية والسياسية التقليدية التي سار عليها لبنان منذ الاستقلال، وأوضح المجتمعون أن سياسة لبنان الخارجية هي المسؤولة عن الحالة المتردية وعن أزمات قد تواجهها قريباً لأن المسؤولين اعتمدوا سياسة خاطئة ابتعدوا فيها عن مصلحة لبنان والمحافظة على سياسة الحياد الحقيقي، فكانوا يعاملون اصدقاء لبنان معاملة سيئة تتنافى مع مصلحة البلاد[١٠].

ثانياً: موقف لبنان الرسمي من الحلف الاسلامي:

انتقدت الأوساط الرسمية اللبنانية التصريحات التي تثير النعرة الطائفية في لبنان، وفي سؤال وجهه النائب صائب سلام[١١] الى وزير الخارجية اللبناني فليب تقلا[١٢] في ١٧ كانون الثاني ١٩٦٦ حول موقف الحكومة من الأطراف التي تسعى الى إثارة الفتنة والنعرات والإيقاع بين أبناء البلد الواحد واللجوء الى الدسائس، فأجاب الوزير مؤكداً على موقف لبنان المحايد وعدم الدخول في الأحلاف ورفض كل تدخل خارجي في الشأن اللبناني[١٣].

وفي هذا السياق أعلن جورج حكيم[١٤] وزير الخارجية اللبناني في ١٩ شباط ١٩٦٦ أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب اللبناني أن سياسة لبنان لا تغيير فيها تجاه ما يطرح من أحلاف من اجل توطيد التضامن والتعاون بينها وبين الدول العربية قائلا: "لقد كان لبنان دائما وسيبقى متمسكاً بانتهاج سياسة غير مقيدة بأحلاف ولا مرتبطة بتكتلات، مستندة في الدرجة الأولى على احترام متبادل للاستقلال والسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى"[١٥].

وبسبب الموقف من الحلف الاسلامي حذر كمال جنبلاط[١٦] رئيس الحزب التقدمي اللبناني من خطورة الموقف مع المملكة العربية السعودية، اذ ادلى بتصريح في ١٧ تشرين الاول ١٩٦٦ دعا فيه الحكومة الى ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة والكفيلة بالمحافظة على مصلحة البلاد العليا، واكد أن لا شيء يمنع الدول العربية او اي دولة اخرى ان تفتعل الازمات في البلاد، من دون أن يحدد دولة عربية معينة[١٧]، وبعد ذلك مباشرة نفت الحكومة السعودية عن قيام اي مساعٍ لإنشاء حلف اسلامي، ثم صرحت بانها تستهدف تقارباً اسلامياً لتأمين تأييد القضايا العربية[١٨].

وعلى ما يبدو فإن الحكومة اللبنانية كانت حذرة جداً من التصادم مع المملكة العربية السعودية، علما أن اللبنانيين كانت لديهم نشاطات عمرانية واسعة في المملكة منذ عهد الملك عبد العزيز الى عهد فيصل وبالمقابل كانت هناك استثمارات سعودية في لبنان، وبسبب الضغوط التي مارسها فيصل بن عبد العزيز على لبنان وغيره من الاقطار العربية من اجل الانضمام الى الحلف الاسلامي مما ادى الى توتر العلاقات بين تلك الاقطار.

ومن جانب اخر اثار السفير الايراني في لبنان ازمة بسبب الموقف اللبناني من الحلف الاسلامي فتهجم على رئيس الجمهورية العربية المتحدة جمال عبد الناصر، لذلك استدعى وزير الخارجية اللبناني السفير الايراني وحمله مسؤولية تهجمه، وفي ١٩ تشرين الاول ١٩٦٦ طلبت الحكومة اللبنانية من ايران سحب سفيرها من بيروت، كما ردت الحكومة الايرانية على هذا البلاغ بالمثل وطالبت بسحب السفير اللبناني من طهران[١٩].

كان الحزب الشيوعي اللبناني يسير في هذا الاتجاه أي رفض مشروع الحلف الإسلامي، اذ عده الاتحاد السوفيتي ان المشروع من بناة أفكار الدول الاستعمارية أمثال الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، لا سيما بعد ان وجدت نفسها تفقد سيطرتها على المنطقة العربية بسبب الحركات التحررية التي عمت المنطقة العربية، ووصفه بأنه حلف استعماري رجعي على غرار حلف بغداد "ان الحلف الإسلامي مخطط كامل للتآمر الاستعماري الرجعي، هدفه ضرب النهوض الوطني التحرري المعادي للاستعمار. إن القوى الوطنية على اختلاف اتجاهها وفي جميع البلدان العربية تدرك أن المعركة التي تخوضها اليوم ضد الحلف الإسلامي المزعوم ليست اقل عنفا وشدة من معركة حلف بغداد ومبدأ أيزنهاور وبقية المشاريع الاستعمارية التي اختلفت أسماؤها وبقي جوهرها واحد وهو العمل على أبقاء العالم العربي في حالة العبودية الاستعمارية"[٢٠].

ومارس الحزب في الميدان العربي عملاً نشيطاً من اجل فضح الأهداف المعلنة والخفية للأفكار المطروحة عن الحلف الإسلامي وكان من المبادرين الأوائل للتصدي للحلف الذي وصفه بالاستعماري الرجعي ومنبهاً على أخطاره السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية على البلاد العربية التي تقاوم الأهداف الاستعمارية، ومحاولة لربط العالم العربي بسياسة الدول الاستعمارية، ولا سيما الولايات المتحدة[٢١].

كما كانت البرقيات تتوالى على مجلس النواب اللبناني مستنكرة الدعوة الى عقد الحلف الإسلامي ومحذرة الشعوب المتحررة من الانخداع بما تروج له الدول الاستعمارية وحلفائها في المنطقة العربية وتندد بزج الإسلام في الأحلاف السياسية[٢٢].

وكان شفيق مرتضى[٢٣] نقيب المحامين العرب قد أعلن بأن بغداد سوف تحتضن اجتماعا لنقابة المحامين العرب الهدف منهُ بحث المواضيع السياسية العاجلة وفي مقدمتها ما يعرف بالحلف الإسلامي ودور المحامين العرب في كشف الدعوات المشبوهة التي تستهدف في الأصل ضرب القضية الفلسطينية[٢٤].

كما اتخذت الحكومة اللبنانية إجراءات رادعة ضد كل التوجهات التي تحاول إقحام لبنان في مشاكل هي في غنىً عنها، لذلك نجد ان سلطات الأمن اللبنانية قد اتخذت تدابير امن مشددة ضد حزب التحرير الإسلامي المنحل في اعتقال عناصره ومعرفة جميع الجهات التي تمده بالمال، كما أن خلايا هذا الحزب تعاونت مع جماعة الأخوان المسلمين لا سيما فيما يتعلق بالترويج للحلف الإسلامي[٢٥].

وأيدت جبهة الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية في لبنان ما ذهبت إليه الحكومة في رفضها فكرة المشاركة في الحلف الإسلامي في بيان لها أذاعته على الشعب اللبناني، ونظرت الى الحلف إلى أنه يمثل احد أهداف الحركة الاستعمارية التي تهدف الى مناهضة حركة التحرر العربية ومما جاء فيه "التآمر الذي ظهر في الفترة الأخيرة بالدعوة الى ما سمي زوراً وبهتاناً بالحلف الإسلامي وهو حلف استعماري مشبوه لا يختلف عن سابقهِ حلف بغداد وغيره من الأحلاف التي حاول الاستعمار فرضها على الوطن العربي او بعض أقطاره ... وهي تدعم الموقف الرسمي اللبناني برفض الحلف الإسلامي وإعلان التمسك بسياسة الحياد وعدم الانحياز والتأكيد على التضامن العربي في مقاومة الصهيونية "[٢٦].

وجدد عبدالله اليافي رئيس الوزراء اللبناني في بيانه الوزاري الذي ألقاه يوم ٢٧ نيسان ١٩٦٦ موقف بلاده الرافض لفكرة الحلف الإسلامي وأكد على التزام لبنان بسياسة الحياد الايجابي والتعاون الوثيق مع الدول العربية في إطار الجامعة العربية[٢٧].

ورفض عدد من النواب خلال مناقشة البيان الوزاري الانضمام الى الحلف الاسلامي وقال النائب انور الخطيب "نحن ضد الأحلاف" اما النائب ناظم القادري فقد انتقد الحلف قائلا "فسياسة لبنان الخارجية سياسة واضحة، سياسة مرسومة، سياسة مدروسة، وضعها العهد

الاستقلالي عندما استقل لبنان .... فسياسة لبنان الخارجية، عربية كانت أم دولية، قائمة على أساس تجنيب لبنان كل الاحلاف والتدخل بالشؤون الخاصة بالدول الأخرى" كما كرر النائب تقي الدين الصلح رفض الحلف قائلا "إن لبنان حريص على وحدة الصف العربي ووحدة الجهود من أجل القضايا المشتركة ومثابر على سياسته التقليدية في الابتعاد عن جميع التكتلات والأحلاف، لا ريب أن موضوع الساعة من الأحلاف، هو الحلف الاسلامي ... وأنا أقف من هذا الحلف موقف الارتياب" اما صائب سلام فقد ناقش "الوضع العربي اليوم ودور لبنان فيه، من ناحية الأحلاف وما يسمونه بالأحلاف الاسلامية، وما يرافق كلمة الأحلاف الإسلامية ليس إلا انقساماً واضحاً في الوطن العربي فلنجابه الأمور بصراحة ووضوح ونعالجها بما يجب معالجتها به بصراحة ووضوح لنصل بها إلى منتهاها"[٢٨].

وكانت الأحداث العربية تلقي بظلالها على الواقع اللبناني، فقد عزا جان عزيز[٢٩] الثقة الضئيلة التي أولاها المجلس للحكومة لدى ممثليها أمام المجلس الى التعقل وبعد النظر اللذين حالا دون زج البلاد في جو انتخابي، والمنطقة العربية تشهد تطورات خطيرة، بحيث خرج لبنان متعباً من معركة انتخابية مستترة، وبرَّرَ جنبلاط اشتراك حزبه في الوزارة جنباً الى جنب مع ممثلي قوى يتهمها بالعمالة والضلوع في مخططات أجنبية بضرورة الحيلولة دون أجراء انتخابات عامة تؤدي فيها أموال الحلف الإسلامي دوراً رئيساً[٣٠].

لقد انكشفت سريعا الاهداف الحقيقية لدعاة الحلف الاسلامي ومحاولات الحكومة السعودية للتدخل في الشؤون اللبنانية وضغطها على لبنان لجره وارغامه على اتباع سياسة العداء للجمهورية العربية المتحدة، كما برزت في صفقات الاسلحة الامريكية للسعودية، وفي الزيارات التي قام بها الملك فيصل الى واشنطن والى العديد من دول المنطقة وتصريحاته المتكررة بضرورة اقامة سد بوجه "الشيوعية الدولية" واقامة صندوق مشترك امريكي – سعودي رأسماله مئة مليون دولار لمكافحة الشيوعية في المنطقة[٣١]. وقد تبين للحكومة اللبنانية من خلال تلك الوثائق أن مشروع الحلف الاسلامي يعد وجهاً جديداً لحلف بغداد ومشروع ايزنهاور الامريكي، لأن هدفها واحد يتمثل بتجزئة اقطار الوطن العربي وخلق صراعات فيما بينها مما يسهل على دول الغرب السيطرة عليها.

كما ناقش مجلس النواب اللبناني في جلسة ثانية قضية الحلف الإسلامي من خلال عريضتين من أهالي البسطة وبرج أبي حيدر ورأس النبع باستنكار الحلف الإسلامي ووصفوه

بأنه مؤامرة استعمارية[٣٢]، اذ استمرت العرائض الاحتجاجية تتوالى على المجلس، وقد وردت عريضة من أصحاب محلات سوق البزركان والصاغة في طرابلس باستنكار الحلف الإسلامي بوصفه خطة استعمارية تنفذها الدول الغربية في المنطقة[٣٣].

وجاء في افتتاحية صحيفة النداء الناطقة بلسان الحزب الشيوعي اللبناني "اشتداد الهجوم الاستعماري والضغط الرجعي السعودي–الاردني على لبنان يرتبط بناحيتين أساسيتين الناحية الأولى هي انتقال دعاة الحلف الإسلامي الاستعماري الى صعيد الهجوم المكشوف المسعور على صعيد المنطقة العربية بأسرها، اما الناحية الثانية فهي العمل لتقوية مواقع الرجعية اللبنانية الساعية لنقل لبنان الى صف دعاة الحلف .... ان الحفاظ على استقلال لبنان وسيادته والتأكيد على حق وحرية شعبه في تقرير مصير سياسته بنفسه وفقا لمصالح تطور بلاده يقضي بالحزم تجاه التدخل الاستعماري وضغط الرجعية العربية"[٣٤].

وكان اغتيال كامل مروة صاحب صحيفة الحياة في ١٧ ايار ١٩٦٦ من الامور التي نظر البعض اليها على انها احدى انعكاسات الوضع العربي العام الذي تدبُّ فيه الخلافات من ناحية وموقفه من الحلف الاسلامي من ناحية اخرى، اذ عرف عنه تأييده للتوجهات العربية المحافظة، بينما رأى الفريق العروبي في مقتله عملاً مشروعا تجاه التدخل الاستعماري وضغط الرجعية العربية[٣٥].

وقد انقسم الشارع اللبناني حول مقتل الصحفي، واقتصر الانقسام على تعيين مضمون المعركة في الصراع بين القوى الوطنية الحريصة على السيادة والاستقلال والعاملة على تعزيزهما ضد الرجعية العميلة للاستعمار والضالعة في مخططاته ومخططات الصهيونية ضد سائر البلدان العربية المتحررة[٣٦]، في حين نظر البعض الى ان الحادثة تهدف الى دفع لبنان باتجاه تبني أفكار غير أفكار بنيه وانتهاج سياسة لا تتفق ومصالح شعبه[٣٧].

كما رفض عدد من الأحزاب التقدمية والشخصيات الوطنية اللبنانية[٣٨] فكرة الحلف الإسلامي وبينت أن الهدف منه القضاء على الروح الوطنية في عدد من الأنظمة العربية وتحقيق الأهداف الاستعمارية من خلال التعاون بين الدول الاستعمارية وعدد من الدول العربية الموالية للغرب في سبيل ضرب حركة التحرر العربي ومما جاء في البيان "إن الهدف الرئيس من الحلف تمييع القضايا الوطنية وفي مقدمتها قضية فلسطين ... أنما أنشئ الحلف

الإسلامي وولد من رغبة بعض المسؤولين العرب بتغطية تقاعسهم في استخدام أمضى سلاح اقتصادي وسياسي في أيديهم لتحرير الوطن العربي السليب"[٣٩].

وفي سياق الرفض للحلف من قبل فئات عدة من الشعب اللبناني فقد تليت في مجلس النواب عريضتان من أهالي ميناء طرابلس وعريضة من أهالي قضاء مرجعيون باستنكار الحلف الإسلامي[٤٠]. وما يدلل على أن فكرة الحلف الإسلامي كانت تجد الرفض القاطع من قبل قطاعات كبيرة في لبنان وهو ما كانت تعبر عنه تصريحات المسؤولين الرسميين في الحكومة اللبنانية وقد تطابق هذا الموقف مع موقف العراق الذي تمثل بالرفض وعدم الانضمام للحلف الاسلامي، ومثلما كان العراق ولبنان اول بلدين عربيين يعلنان موافقتهما على مبدأ ايزنهاور الامريكي وتقبّل المساعدات الامريكية التي سيحصلان عليها لقاء موافقتهما عليه، وكان موقف البلدين واضحا وموحدا تجاه قضية الحلف الاسلامي عام ١٩٦٦.

وبينت الحكومة اللبنانية موقفها من المشروع المطروح خلال مناقشة لجنة الشؤون الخارجية للوضع العربي في ٢٩ تموز ١٩٦٦ وبينت أن لبنان يرغب في تنقية الأجواء العربية وهو ملتزم بسياسته المعهودة في الوقوف على الحياد، كما يأمل أن يكون له دور في تحقيق التضامن العربي، وفي هذا المجال لا يسعه الا الوقوف على الحياد ويبدي رغبته في عدم الدخول في أي حلف يكون سبباً في إضعاف التضامن العربي[٤١].

وكان الحزب الشيوعي اللبناني قد عبَّر عن موقفه الصريح من القضايا العربية ومنها مشروع الحلف الإسلامي في بيان له يوم ٢٩ تموز ١٩٦٦، وقال إن لبنان يواجه ضغطاً كبيراً من قبل الدول الرجعية "بحسب وصف البيان" من اجل دخوله في الحلف الإسلامي لاتخاذه قاعدة للتآمر على الدول العربية من خلال إغداق الأموال على عدد من الصحف (الصفراء) في لبنان من اجل الترويج للحلف، كما اثنى الحزب على موقف لجنة الشؤون الخارجية وأبدى تأييده لها في موقفها الحازم من رفض الدخول في الحلف الإسلامي وبقاء لبنان ملتزماً بسياسة الحياد الايجابي والتضامن العربي من اجل تحقيق مصلحة لبنان الحيوية في توسيع وتعزيز علاقات الصداقة والتعاون، كما بارك القوى العربية التي تقاوم الحلف المذكور[٤٢].

كما كان موقف عدد من الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية في لبنان قد اصدر بياناً يوم ٢٦ اب ١٩٦٦، أدان فيه واستنكر التوجهات الاستعمارية الجديدة نحو الوطن العربي ولا سيما في الجزء الشرقي منه، وبين ان تزايد التآمر الاستعماري على الوطن العربي ترافق مع طرح مشروع الحلف الإسلامي (المشبوه) بحسب تعبير البيان[٤٣].

اما موقف الجبهة الديمقراطية البرلمانية من الحلف[٤٤]، فقد اتخذت موقفاً صريحاً من المسالة التي قسمت الوطن العربي الى صفين، إذ شن رشيد كرامي(٤٥) هجوماً حاداً يوم ٢ أيلول ١٩٦٦ على الحلف الإسلامي وعلى الفئة الصغيرة التي تأتمر من الخارج[٤٦].

كما شدد بيار الجميل رئيس حزب الكتائب اللبنانية في البيان الذي ألقاه بمناسبة افتتاح المؤتمر التاسع للحزب يوم ٢٣ أيلول ١٩٦٦ على رفضه لفكرة الحلف الإسلامي والتأكيد على التزام لبنان بسياسته التقليدية المعروفة التي ساهمت في تعزيز وحدته الوطنية ودعا الى بقاء لبنان خارج المعسكرات الدولية والإقليمية ورفض أية محاولة لربط سياسة لبنان بأية أرادة لا تنبع من إرادته[٤٧]، وشددت مقررات المؤتمر على رفض كل دعوة لا تنبع من واقع لبنان ولا تسعى الى صيانة مصالحه ولا تنبع من إرادة شعبه[٤٨].

كانت المواقف السياسية التي اتخذتها سواء الحكومة اللبنانية او الأحزاب والهيئات والشخصيات اللبنانية تجاه الدعوة الى عقد الحلف الإسلامي من الأسباب التي جعلت الملك فيصل بن عبد العزيز يوجه انتقاده الى سياسة لبنان الخارجية خلال لقائه بالوفد اللبناني في ١٨ تشرين الأول ١٩٦٦ الذي زار المملكة العربية السعودية، حين أتهمه بان سياسة لبنان تقابل سياسة المملكة بالتحدي، وطلب منه أن تكون سياسته حيادية وعادلة عاداً ان ذلك يجب ان لا ينظر إليه على أنه ضغط سعودي على لبنان ومما جاء فيه "تمنيت على المسؤولين عندكم ان يبادلونا الاحترام فلا يتعرضوا لشعاراتنا وحدث هذا في المرة الأولى، ثم تكرر بواسطة اللجنة الخارجية في بيان رسمي قدمه الوزير الى اللجنة الخارجية التي أذاعت بياناً بمضمون البيان الرسمي وقرارها، ثم أعيد هذا الموقف في المرة الثالثة باسم الحكومة الجديدة ... ولكي ابقي على صلات الصداقة والود كنت في كل مرة أرسل من يحتج رسمياً على هذه المواقف المنحازة"[٤٩].

انعكس الوضع العربي على لبنان، وحاول البعض استدراجه الى السير في ركاب فريق دون اخر من الاقطار العربية، اي الموقف من الحلف الاسلامي، هذا فضلاً عن ظاهرة

الاصرار من قبل فئة معينة من اللبنانيين على فرض طابع او لون خاص على السياسة اللبنانية[٥٠].

كان هذا الاحتجاج الرسمي من جانب الملك السعودي قد أثار موجة سخط ضده فقد استقبل مجلس النواب اللبناني (اثنتين وستين عريضة من مناطق مختلفة باستنكار الحلف الإسلامي)[٥١]. ويتضح مما سبق ان هناك موقفاً شعبيا لبنانياً قد ساير الموقف الرسمي في رفض الحلف الاسلامي.

وربطت بعض الأوساط الرسمية في لبنان– كمال جنبلاط وريمون اده– بين رفض لبنان الاشتراك في الحلف الإسلامي والأزمة الاقتصادية الخانقة التي يتعرض لها الاقتصاد اللبناني بسبب انهيار مصرف انترا الذي اقفل أبوابه أمام زبائنه يوم ١٥ تشرين الأول ١٩٦٦[٥٢]، اذ اكد بيان جبهة الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية هذه الحقيقة متهماً أموال الحلف الإسلامي وتأمر الاستخبارات الأجنبية بأن لها دوراً كبيراً في هذه الأزمة[٥٣].

وبسبب هذا التدخل في الشأن اللبناني دعا وزير الخارجية اللبناني فليب تقلا في ٢ تشرين الثاني ١٩٦٦ أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب اللبناني الدول العربية الى عدم التدخل في الشأن اللبناني وعدم ممارسة الضغط عليه وان لبنان يحترم جميع الدول العربية وحكامها وأنظمتها ويبتعد عن كل ما يمكن ان يعد تدخلا في شؤونها الداخلية ، كما طالب في الوقت نفسه الدول العربية أن تقابل لبنان بالمثل[٥٤].

كما شن كمال جنبلاط وزير الأشغال العامة والنقل اللبناني حملة عنيفة على الحلف الإسلامي الذي وصفه بأنه من بناة أفكار الدول الاستعمارية وأنه عنوان المؤامرات المبطنة والخفية على المشرق العربي وان خطر المؤامرات الرجعية والحلف الإسلامي على لبنان كبيرة جدا[٥٥]، وبين ان أزمة الاقتصاد اللبناني كانت بسبب تآمر الدول النفطية المروجة للحلف الإسلامي وفي ذلك إشارة واضحة الى المملكة العربية السعودية على لبنان بسبب رفضه الانصياع لرغباتها[٥٦].

كما ان رشيد كرامي رئيس الوزراء الجديد قد أكد في بيانه الوزاري الذي ألقاه يوم ٢٠كانون الأول ١٩٦٦، على التزام بلادهِ بما صرح به المسؤولون السابقون في الابتعاد عن جميع التكتلات والأحلاف التي لا تنسجم مع واقع لبنان ومصالح شعبهِ، وان لبنان حريص

على وحدة الصف العربي والاسلامي ومما جاء في بيانه "أما سياستنا الخارجية، فإنها مبنية على مبادئ أساسية معلومة مستمدة من واقع لبنان وكيانه كبلد عربي حر سيد مستقل ومن مصالح شعبه الحيوية، لذلك ستعمل حكومتنا على دعم التضامن والتآخي بين البلدان العربية متمشية مع سياسة لبنان التقليدية في الابتعاد عن أي تكتلات أو أحلاف، حريصة على وحدة الصف، وبذل جميع الجهود لمعالجة القضايا الهامة التي يواجهها الوطن العربي اليوم، وذلك إيماناً منها بأن لبنان كان وما برح يحمل رسالة التقريب والتوفيق بين أشقائه العرب، وبأن القضايا العربية المشتركة لهي من الخطورة المصيرية بقدر ما يستوجب مجابهتها بوحدة في الصف وتآلف في القلوب وتضامن في العمل"[٥٧]. ولابد من الاشارة الى أن لبنان اتخذ هذا الموقف من الحلف المطروح لأنه كان يخشى على تمزيق وحدته الوطنية من الانهيار، لأن من مبادئ الحلف المذكور ما يجيز للدول المنضوية تحت لوائه المطالبة بحقوق الشعب المسلم الذي يوجد في أي بلد.

كما نددت الحكومة اللبنانية بمن أسمتهم دعاة الإلحاد والإباحية والردة الفكرية وباتخاذهم من الأدب والثقافة والتأليف وكل طرق النشر وسائل لتحقيق غاياتهم، كما تهجمت على الدول التي تتخذ نظاماً سياسياً واجتماعياً لا تنطبق عليه معايير الرؤية السعودية وأما فيما يخص لبنان فلم يكن تصنيفها دينيا بقدر ما كان أيديولوجيا بالمعنى السائر للكلمة[٥٨].

واكد فؤاد الترك أن موقف لبنان الرسمي كان يخشى من أن يؤثر على وحدته الوطنية فيما يخص المشاريع التي طرحت ولا سيما تلك التي انقسم حولها الموقف العربي بين مؤيدٍ لها ومعارض بحكم تكوينه الشعبي والطائفي، والتيارات الكثيرة التي وجدت في لبنان مجالا للانتشار والحرية في العمل[٥٩]. ويمكن القول ان الحكومة اللبنانية كانت لا تريد ان تتضامن مع طرف ضد اخر.

الخاتمة

واخيرا يمكن القول إنَّ ردة الفعل اللبنانية والعربية على الحلف الاسلامي اظهرت أن تباعداً أيديولوجياً في الانظمة العربية اعمق من مظاهر التعاون فيها، وأشد خطراً على وحدة الاقطار العربية، غير إن لبنان بعد كشفه لجميع المؤامرات البعيدة والقريبة من سياسة الاحلاف التي تقودها الدول الكبرى بمساعدة بعض اقطار المنطقة، ومن ثم حملتهُ الموجهة ضد الحلف الاسلامي مكنتهُ من توثيق العلاقات مع الاقطار العربية التي اتخذت الموقف

نفسه كالعراق مثلا، كما ساعدهُ في الوصول الى الفئات الشعبية الواسعة، رغم الصعوبات الكبيرة التي خلقها انصار الحلف الاسلامي المرتبطون بإيران والسعودية.

الهوامش

١- ندى فياض، الدولة المدنية، تجربة فؤاد شهاب في لبنان، تقديم: بسام ضو، ط ١، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١١، ص ٢٧٢.
٢- توفيق كفوري، الشهابية وسياسة الموقف، بيروت، ١٩٨٠، ص ٢٣٣.
٣- فتحي عباس خلف الجبوري، العلاقات العراقية اللبنانية ١٩٣٩ – ١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٣، ص ٨٩.
٤- عهود عباس احمد، مبدأ أيزنهاور والسياسة الامريكية تجاه الوطن العربي (١٩٥٧- ١٩٥٨)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٩٧، ص ١١٥.
٥- ولد في السابع من أيار عام ١٨٨٧ في عكا الفلسطينية، تلقى علومه الاولية في عكا، والثانوية في بيروت، درس الحقوق في اسطنبول وباريس، بدأ نشاطه السياسي من خلال جمعيتي (العربية الفتاة والمنتدى الأدبي) تولى منصب رئيس محكمة الجنايات عام ١٩٣٠، ترأس الوزارة اللبنانية عدة مرات في عام ١٩٤٢ ثم السنوات ١٩٤٥ و١٩٥٢ و١٩٥٦، تعرض الى محاولة اغتيال عام ١٩٥٨ لكنه نجا منها، له مؤلفات عديدة في التاريخ والسياسة، توفى في ٦ تشرين الثاني عام ١٩٦٨، ينظر: عدنان محسن ضاهر، رياض غنام، المعجم الوزاري اللبناني (سيرة وتراجم وزراء لبنان ١٩٢٢ – ٢٠٠٨)، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٢٤٤-٢٤٦؛ احمد عطية الله، القاموس السياسي، ط ٤، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٦٠٤ – ٦٠٥؛ ندى شهاب محمد، الدور السياسي لسامي الصلح في لبنان ١٩٤٢-١٩٦٨، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الانبار، ٢٠١٣.
٦- عهود عباس احمد، المصدر السابق، ص ١١٥- ١١٦.
٧- المنصور جعفر، الحلف الاسلامي، شبكة الانترنيت الدولية، الموقع: المعرفة.
٨- صالح جعيول جويعد السراي، العراق ولبنان دراسة في تاريخ العلاقات السياسية ١٩٥٢- ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، ١٩٩٦، ص ١٤٢.
٩- حليم سعيد ابو عز الدين، تلك الايام – مذكرات وذكريات، ج ١، ط ١، منشورات دار الافاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٢، ص ٧٧٩.

١٠- ليلى رعد، تاريخ لبنان السياسي والاقتصادي ١٩٥٨ – ١٩٧٨، تقديم: مسعود ضاهر، ط ١، مكتبة السائح، طرابلس (لبنان)، ٢٠٠٥، ص ٤٥٧؛ جان شرف، تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ج ٤، دار العمل للنشر، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢٦٥.

١١- ولد في بيروت في ١٧ كانون الثاني ١٩٠٥، تلقى علومه في مدرسة المقاصد الخيرية، ثم دخل الجامعة الامريكية في بيروت، عمل في السياسة وارتقى مناصب وزارية عديدة منها رئاسة الوزارة اللبنانية ووزارة الداخلية للسنوات ١٩٤٦، ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٧٠، ١٩٧٢، له مواقف وطنية عربية عديدة لا سيما تجاه القضايا العربية (القضية الفلسطينية)، له انجازات كبيرة في لبنان منها جبهة الاتحاد الوطني، انشأ مؤسسة صائب سلام للثقافة والتعليم عام ١٩٧٩، توفي في كانون الثاني عام ٢٠٠٠، ينظر: عدنان محسن ضاهر، رياض غنام، المعجم الوزاري اللبناني، ص ٢٠٦-٢٠٨.

١٢- سياسي وصحفي ولد في كسروان ببيروت في شباط عام ١٩١٥، درس الحقوق في بيروت ونال على شهادة عليا فيها عام ١٩٣٥، انتخب نائباً لمجلس النواب اللبناني للأعوام ١٩٤٥ و١٩٤٧، وزيراً للخارجية والاقتصاد الوطني عام ١٩٤٩، ثم وزيراً للاقتصاد اللبناني في عهد وزارة سامي الصلح عام ١٩٥٢، ثم وزيراً للخارجية للأعوام ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٧٤، ١٩٧٥، توفي في ١٠ تموز عام ٢٠٠٦، ينظر: عدنان محسن ضاهر، رياض غنام، المعجم الوزاري اللبناني، ص ٧٩-٨٠؛ شبكة الانترنيت الدولية، الموقع: ويكيبيديا، بتاريخ ٨/١٩/ ٢٠١٣.

١٣- وضاح شرارة، السلم الاهلي البارد، ص ٢٢٣.

١٤- ولد في طرابلس في ١٩ نيسان ١٩١٣، تلقى علومه الاساسية في الجامعتين اليسوعية والاميركية، ثم درس الحقوق في الجامعة اليسوعية، وتخرج منها محامياً عام ١٩٣٧، شغل مناصب وزارية عديدة منها: وزيراً للمالية والاقتصاد والخارجية للأعوام ١٩٥٢، ١٩٥٣ في حكومة صائب سلام، ثم للخارجية للسنوات ١٩٦٥، ١٩٦٦، توفي عام ١٩٨٧. ينظر: عدنان محسن ضاهر، رياض غنام، المعجم الوزاري اللبناني، ص ١٢١.

١٥- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦، بيروت، ١٩٦٩، ص ١٨٢؛ صحيفة المحرر (بيروت) في ١٩ شباط ١٩٦٦.

١٦- ولد في قرية المختارة بجبل لبنان في ٦ كانون الاول عام ١٩١٧، درس الحقوق وعلم الاجتماع والفلسفة في جامعة القديس يوسف، وفي جامعة السربون عام ١٩٣٧، عمل في المحاماة، شارك لأول مرة في وزارة صائب سلام عام ١٩٤٣، أسس عام ١٩٤٥ الحزب التقدمي الاشتراكي، شارك في الثورة الشعبية عام ١٩٥٨، عين وزيرا للاقتصاد الوطني ثم للتربية الوطنية عام ١٩٦٠، ثم للأشغال العامة عام ١٩٦١، ثم للداخلية عام ١٩٦٩، له مؤلفات عديدة في الأدب والسياسة، اغتيل في السادس عشر

من آذار ١٩٧٧، ينظر: علاء حسين عبد الامير الرهيمي، موقف العراق من الانتفاضة اللبنانية ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الآداب جامعة بغداد، ١٩٩٢، ص ٣؛ عدنان محسن ضاهر، رياض غنام، المعجم الوزاري اللبناني، ص ٩٩-١٠٢.

١٧- ليلى رعد، تاريخ لبنان السياسي والاقتصادي، ص ٤٥٧ – ٤٥٨.

١٨- حليم سعيد ابو عز الدين، تلك الايام – مذكرات وذكريات، ج ١، ص ٧٨٠.

١٩- المصدر نفسه، ص ٧٧٧- ٧٧٨.

٢٠- صحيفة النداء (بيروت) في ١٩ شباط ١٩٦٦

٢١- الوثائق الكاملة للمؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي اللبناني ١٩٦٨، ج ١، منشورات الحزب الشيوعي اللبناني، بيروت، ١٩٨٨، ص ١٠٩-١١٠.

٢٢- محاضر مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي الحادي عشر العقد الاستثنائي الثاني ١٩٦٦ محضر الجلسة الأولى المنعقدة في الثالث من اذار ١٩٦٦.

٢٣- ولد في بعلبك عام ١٩١٢، تلقى علومه في مدارس بعلبك، وفي مدرسة المقاصد الخيرية في بيروت، تدرج في الوظائف العدلية، ثم انتخب نقيبا للمحامين العرب ١٩٦٠، كان عضواً في مجالس الادارة والعدلية والبريد والبرق، والتربية الوطنية، والنظام الداخلي، توفي في ٢٨ تشرين الثاني عام ١٩٩٠، ينظر: عدنان محسن ضاهر، رياض غنام، المعجم النيابي اللبناني (سيرة وتراجم اعضاء المجالس النيابية ومجالس الادارة في متصرفية جبل لبنان)، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٤٦٧-٤٦٨.

٢٤- صحيفة الجمهورية (بغداد) في ٦ شباط ١٩٦٦

٢٥- صحيفة الجمهورية (بغداد) في ١٤ اذار ١٩٦٦

٢٦- وثائق عربية، بيان جبهة الاحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية في لبنان حول الإصلاح في ١٩٦٦/٣/٢٥، وثيقة رقم (٩٤)، ص ١٩٢.

٢٧- محاضر مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الأول ١٩٦٦ محضر الجلسة الرابعة المنعقدة في الثامن والعشرين من نيسان سنة ١٩٦٦؛ البيانات الوزارية ومناقشاتها في مجلس النواب.

٢٨- المصدر نفسه.

٢٩- ولد في جزين عام ١٩١٧، تلقى علومه الثانوية في معهد عينطورة، ثم دخل جامعة القديس يوسف، عمل في المحاماة والقضاء، عين وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية في حكومة رشيد كرامي عام ١٩٦٣، ووزيراً للتربية الوطنية في عام ١٩٦٤ في حكومة عبد الله اليافي، عرف بثقافته وجرأته ومواقفه الخطابية، توفي في ١٢ اذار١٩٨٨، ينظر: عدنان محسن ضاهر، رياض غنام، المعجم النيابي اللبناني، ص٣٥٦-٣٥٧.

٣٠- وضاح شرارة، السلم الأهلي، ج١، ص٤٣٤؛ صحيفة الأنباء (بيروت) في٢٣ نيسان ١٩٦٦.

٣١- الوثائق الكاملة للمؤتمر الثاني الوطني للحزب الشيوعي اللبناني، ص ١١٠.
٣٢- محاضر مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي الحادي عشر العقد العادي الأول ١٩٦٦ محضر الجلسة الخامسة المنعقدة في الخامس من أيار سنة ١٩٦٦.
٣٣- محاضر مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي الحادي عشر العقد العادي الأول محضر الجلسة السادسة المنعقدة في العاشر من أيار سنة ١٩٦٦.
٣٤- صحيفة النداء (بيروت) في ١٧ أيار ١٩٦٦.
٣٥- وضاح شرارة، السلم الاهلي، ج١، ص٤٢٩-٤٣٠.
٣٦- صحيفة النداء (بيروت) ٣١ ايار ١٩٦٦.
٣٧- صحيفة العمل (بيروت) في ٢٤ ايار ١٩٦٦.
٣٨- جبهة الأحزاب التقدمية والشخصيات الوطنية اللبنانية تألفت هذه الجبهة في ٢٦ أيلول ١٩٦٥ باسم (مهرجان بتخنه) الذي ضم عددا من الأحزاب اللبنانية ذات التوجهات الاشتراكية والقومية لمعالجة قضية تصريف الإنتاج الزراعي اللبناني وحضره أكثر من (١٥) ألف مشارك وأبرزهم من اعضاء الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الشيوعي وحركة القومين العرب وجبهة التحرير العمالي وبعض السياسيين المستقلين. ينظر: أيغور تيمو فييف، كمال جنبلاط، ص٣٢١-٣٢٢.
٣٩- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٦، بيروت، ١٩٦٧، وثيقة رقم (١٠٥) ص ٢٥٧؛ صحيفة النهار (بيروت) في ٤ حزيران ١٩٦٦.
٤٠- محاضر مجلس النواب اللبناني الدور التشريعي الحادي عشر العقد الاستثنائي الأول ١٩٦٦ محضر الجلسة الأولى المنعقدة في ١٢ تموز سنة ١٩٦٦.
٤١- صحيفة الحياة (بيروت) في ٣٠ تموز ١٩٦٦.
٤٢- صحيفة النداء (بيروت) في ٣٠ تموز ١٩٦٦.
٤٣- صحيفة الأنباء (بيروت) في ٢٧ اب ١٩٦٦.
٤٤- الجبهة تشكلت في ٢٥ اب ١٩٦٦ في فندق البر يستول من ٣٨ عضوا برلمانيا وهم أكثر من ثلث أعضاء مجلس النواب وتوزع أعضائها مناطقي وطائفيا فكان النواب السنة ١٤ والموارنة ١٠ ومسيحيون آخرون ٨ والشيعة ٥ ودرزي وحيد وأهدافها تركيز أسس الوحدة الوطنية و المحافظة على النظام البرلماني والأيمان بالنظام الاقتصادي الحر والقضاء على الاحتكار وتعميم العدالة الاجتماعية. ينظر، الوثائق الكاملة للمؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي اللبناني، منشورات الحزب الشيوعي اللبناني، بيروت، ١٩٨٨، ص١١٠؛ وضاح شرارة، السلم الاهلي، ٣٥٦- ٣٥٧ .
٤٥- ولد في مدينة طرابلس اللبنانية عام ١٩٢١، درس الحقوق في القاهرة وتخرج منها عام ١٩٤٧، انتخب نائبا عن طرابلس في عام ١٩٥١، ووزيرا للعدلية عام ١٩٥١، تولى منصب رئيس الاقتصاد الوطني والشؤون الاجتماعية خلال الأعوام ١٩٥٣- ١٩٥٥، ومن ابرز الشخصيات اللبنانية التي تولت

رئاسة الحكومة ١٩٥٥ و١٩٥٨ و١٩٦١ و١٩٦٥ و١٩٦٦ و١٩٦٩ و١٩٧٥ وأخرها في عام ١٩٨٤، اغتيل بحادث تفجير طائرة تابعة للجيش اللبناني في الأول من حزيران عام ١٩٨٧، للتفاصيل ينظر: عدنان محسن ضاهر، رياض غنام، المعجم النيابي اللبناني (سيرة وتراجم اعضاء المجالس النيابية ومجالس الادارة في متصرفية جبل لبنان، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٤٣١-٤٣٢؛ احمد عطية الله، القاموس السياسي، ط٤، القاهرة، ١٩٨٠، ص٥٦٦.

٤٦- وضاح شرارة، السلم الأهلي، ج١، ص ٤٤٥

٤٧- صحيفة النهار (بيروت) في ٢٤ أيلول ١٩٦٦.

٤٨- وثائق عربية، التوصيات التي اقرها المؤتمر التاسع لحزب الكتائب اللبنانية في ١٩٦٦/٩/٢٧، وثيقة رقم (٣٢١)، ص ٦٨٣-٦٨٤.

٤٩- وثائق عربية، تصريح الملك فيصل لوفد لبناني حول رأيه في سياسة لبنان في ١٩٦٦/١٠/١٨، وثيقة رقم (٣٤٢)، ص ٧١٢-٧١٣.

٥٠- جان شرف، تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ص٢٦٦.

٥١- محاضر مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي الحادي عشر العقد العادي الثاني ١٩٦٦ محضر الجلسة الثانية المنعقدة في السابع والعشرين من تشرين الأول سنة ١٩٦٦.

٥٢- عزيز ألمتني، كمال جنبلاط أسئلة وحقائق، ط١، الدار التقدمية، بيروت، ٢٠١٠، ص٢٨٨.

٥٣- وثائق عربية، بيان جبهة الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية حول الأزمة المصرفية في لبنان في ١٩٦٦/١٠/٢١، وثيقة رقم (٣٥١)، ص٧٢٢-٧٢٣ .

٥٤- صحيفة النهار (بيروت) في ٣ تشرين الثاني ١٩٦٦.

٥٥- كمال جنبلاط، البيانات الرئاسية كلمات للتاريخ، ط١، الدار التقدمية، بيروت، ٢٠٠٤، ص١٦٢.

٥٦- أيغور تيمو فييف، كمال جنبلاط، ص٣٢٢؛ صحيفة الأنباء (بيروت) في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٦٦.

٥٧- محاضر مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي الحادي عشر العقد العادي الثاني ١٩٦٦ محضر الجلسة التاسعة في العشرين من كانون الأول سنة ١٩٦٦؛ يوسف قزما خوري، البيانات الوزارية، مج١، بيروت، ص٤٣٤ .

٥٨- وضاح شرارة، السلم الأهلي، ج١، ص١٧٤-١٧٦ .

٥٩- كمال جنبلاط، البيانات الرئاسية كلمات للتاريخ، ص١٦٢.